الأمم المتحدة

A/ES-10/1034–S/2025/314

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
21 May 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثمانون

رسائل متطابقة مؤرخة 20 أيار/مايو 2025 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

بينما يجتمع مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره للاحتفال بـ ”أسبوع حماية المدنيين“، فإننا ندعو مرة أخرى بإلحاح إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وإذ تغتنم الدول هذه المناسبة لإعادة التأكيد على المبادئ الإنسانية السامية وعلى احترام القانون الدولي الإنساني والالتزامات بحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح، فإننا نوجه هذا النداء العاجل: لا تنسوا الشعب الفلسطيني.

ومما لا جدال فيه أن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، قد تنصلت تماما من مسؤولياتها عن ضمان حماية ورفاه السكان المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت نير احتلالها العسكري. بل إنها تمثل المصدر المباشر لما يقاسيه هؤلاء السكان من معاناة ومن انعدام الأمن بتماديها في اضطهادهم وفي هجوم الإبادة الجماعية الذي تشنه عليهم، في انتهاك خطير للالتزامات القانونية الإنسانية الدولية وسائر مبادئ القانون الدولي والمبادئ الأخلاقية الإنسانية.

ولا يمكن لمجلس الأمن ولا المجتمع الدولي أن يعلنا بصدق عن دعمهما للقانون الدولي الإنساني وعن قيامهما بكل ما في وسعهما لحماية المدنيين في النزاع المسلح بينما تستمر إسرائيل بلا هوادة في شن هذا العدوان على الشعب الفلسطيني بقصد الإبادة الجماعية وفي احتلالها الاستعماري غير القانوني القائم على الفصل العنصري.

وفي فلسطين المحتلة، يتعرض الأطفال والنساء والرجال الأبرياء للقتل والجرح والتشويه في كل يوم. فهؤلاء الأبرياء يتيتّمون ويترمّلون بالآلاف. وهؤلاء الأبرياء يُطاردون من قبل محتل عاقد العزم على أن

040625 300525 25-08009 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

يجبرهم على ترك ديارهم وأراضيهم. وهؤلاء الأبرياء يتعرضون للاختفاء القسري والتنكيل والتعذيب في سجون الاحتلال. ولم يسلم أيضا من هذه المصائر المروعة العاملون في المجال الإنساني والعاملون في القطاع الطبي والصحفيون.

إن أثر جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل في غزة قد تجاوز المستويات الكارثية، وهذه حقيقة شهدها العالم ويعلمها جيدا. فيوما بعد يوم، تتسبب قوات الاحتلال الإسرائيلية في سقوط مئات الضحايا إما باستخدامها الأسلحة الفتاكة أو بفرضها حصارا مهلكا يؤدي إلى تجويع أكثر من مليوني طفل وامرأة ورجل ومعاناتهم من المرض والعوز. فالحياة في غزة تُباد على يد إسرائيل.

وتُحرم العائلات الفلسطينية من أساسيات البقاء: فيُحرم الرضع من الحليب؛ ويُحرم الأطفال من الطعام، ويعانون من سوء التغذية والهزال؛ وتضطر الأمهات والآباء، وقد تملكهم اليأس والإنهاك، إلى البحث عن الطعام لدى المطابخ الخيرية التي لا تزال تعمل بالاعتماد على ما تبقى من المؤن الضئيلة؛ ويُحرم المرضى والجرحى من الحصول على الرعاية الطبية، نتيجةً لتعرض المستشفيات للهجمات باستمرار؛ ويُحرم السكان بأكملهم من تلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم من المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ وتصبح المنازل ومخيمات اللاجئين والبنية التحتية حطاما، مما يؤدي إلى اقتلاع ملايين النازحين من ديارهم ويجبرهم على الفرار من جديد. ولا تُوفر أي حماية من أي نوع لأشد الفئات ضعفا.

وفي ظل غياب الحماية وعدم وجود نهاية تلوح في الأفق لهذه الحرب الإسرائيلية الغاشمة على شعبنا، فإن عدد القتلى آخذ في الارتفاع وسيظل يتزايد نظرا لاستئناف إسرائيل عملياتها البرية في غزة بالإضافة إلى هجماتها الجوية المتواصلة. وعلى الرغم من عدم معرفة عدد القتلى على نحو مؤكد، حيث لم يجر بعد انتشال الآلاف من الجثث وتسجيل المئات من القتلى، فقد تجاوز هذا العدد 573 53 فلسطينيا.

وأسفرت الهجمات الإسرائيلية عن مقتل أكثر من 200 شخص خلال 48 ساعة فقط الأسبوع الماضي، في مفارقة مأساوية تزامنت مع إحياء الشعب الفلسطيني لذكرى بداية النكبة، لتضاف هذه الهجمات إلى قائمة المجازر البشعة التي ترتكبها إسرائيل وميليشيات المستوطنين الصهاينة في حق الفلسطينيين منذ عام 1948. وقد قُتل أكثر من 200 3 شخص منذ 18 آذار/مارس وحده، أي منذ أن خرقت إسرائيل اتفاق وقف إطلاق النار عمدا.

ولا يزال الأطفال والنساء يشكلون الأغلبية الساحقة من الضحايا. وهم أيضا يشكلون غالبية المصابين الذين تجاوز عددهم الآن 000 120 شخص، وأُصيب كثير منهم بجروح بالغة، بينما تعرض الكثير منهم للإعاقة مدى الحياة، ومن المتوقع أن يموت العديد منهم متأثرين بجراحهم أو بالعدوى في ظل استمرار إسرائيل في حرمان شعبنا من الحصول على الرعاية الطبية بشكل متعمد، في انتهاك خطير مرة أخرى للقانون الدولي الإنساني ولجميع المعايير التي تمليها الكرامة الإنسانية.

ويستمر كل ذلك على الرغم من الحظر الواضح المنصوص عليه في القانون الدولي؛ وقرارات مجلس الأمن، ومنها القرارات 2735 (2024)، و 2728 (2024)، و 2720 (2023)، و 2712 (2023) وقراراته العديدة بشأن حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال والعاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية؛ والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير تحفظية في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس وأيار/مايو 2024؛ وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024 بشأن عدم مشروعية الاحتلال الإسرائيلي؛ بالإضافة إلى عدد لا حصر له من قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان.

ويستمر كل ذلك على الرغم من المناشدات اللامتناهية من جانب فلسطين والأمين العام وقادة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمقررين الخاصين وخبراء حقوق الإنسان المستقلين والمنظمات الدولية الإنسانية والمعنية بحقوق الإنسان والعديد من الحكومات والمواطنين في جميع أنحاء العالم.

ولقد بلغ ازدراء إسرائيل للقانون الدولي وعدم احترامها للمجتمع الدولي – لجميع الدول، بما في ذلك حلفاؤها – مستوى غير مسبوق من الوقاحة يتطلب تدخلا فوريا وجريئا على الصعيدين السياسي والإنساني لإنقاذ ملايين الأرواح المهددة بسبب حملة التطهير العرقي التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني لإبادته إبادة جماعية، وهي حملة لطالما سعت إسرائيل من خلالها إلى توريط العالم.

ويجب فرض وقف فوري لإطلاق النار في غزة وبقية فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ويجب رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة كي يتسنى وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى شعبنا على وجه السرعة لدرء المجاعة والمرض، وعلاج المرضى والجرحى، وإيواء ملايين النازحين، وهو شكل أساسي من أشكال توفير الحماية للشعب الفلسطيني. ويجب السماح لوكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بالاضطلاع بولاياتها الإنسانية دون عوائق. ولا بد أن تُرفض بشدة المخططات التي تسعى إلى الالتفاف على ولايات الأمم المتحدة وقدراتها القائمة بالفعل أو إلى تقويضها، والتي تنتهك مبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والاستقلال والحياد.

وبالتالي فإننا ندعو مرة أخرى مجلس الأمن إلى التحرك الآن. فيجب على المجلس أن يخرج عن صمته وأن يتحمل المسؤوليات الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، مستخدما جميع الأدوات المتاحة له، لوقف هذه الفظائع وهذا الخطر الذي يهدد السلام والأمن الدوليين. وإزاء هذا العدوان الإسرائيلي المتواصل واستمرار المجلس في عدم تنفيذ قراراته، فإننا نواصل توجيه النداءات إلى جميع الدول من أجل العمل دون إبطاء على الوفاء بالتزاماتها القانونية والإنسانية والسياسية والأخلاقية لمواجهة هذه الأزمة الهائلة.

ويجب أن تهدف الإجراءات الدولية المتخذة من قبل الدول، فرادى وجماعات، إلى وقف الجرائم الإسرائيلية، ويجب أن تشمل إجراءات من أجل المساءلة كرادع ملموس لإفلات إسرائيل من العقاب الذي شهدناه على مدى عقود من الزمن ووقفنا عليه في أفظع صوره على مدى أكثر من 19 شهرا.

ولا بد أن تكون هناك عواقب للسلوك الإسرائيلي المارق. ويجب أن تُتخذ الآن تدابير ملموسة – بما في ذلك حظر الأسلحة وفرض الجزاءات وخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية – وفقا للالتزامات القانونية الدولية. ونشير إلى القرار دإط–24/10 الذي اتخذته الجمعية العامة في أعقاب صدور فتوى محكمة العدل الدولية في 19 تموز/يوليه 2024، والالتزامات بالتصرف التي أعيد التأكيد عليها فيه، وندعو إلى تنفيذ أحكامه على الفور.

ولقد أوضح بجلاء جميع قادة إسرائيل، وعلى رأسهم رئيس الوزراء، من خلال خطابهم المؤجج للمشاعر وتحريضهم على العنف وتعنتهم المتبجح أنهم لا ينوون وقف جرائمهم. ومن الواضح بنفس القدر أنهم سيظلون بلا رادع إذا مر هذا الإفلات من العقاب دون محاسبة. فلا بد للمجتمع الدولي أن يتحرك.

وفي هذا الصـــدد، نقر بالبيانات والقرارات التي أصـــدرتها مؤخرا عدة حكومات ردا على رفض إســـرائيل وقف إطلاق النار واحترام القانون الدولي. وندعو إلى تنفيذ هذه القرارات الهامة وإلى اتخاذ مجلس الأمن وجميع الدول المزيد من الإجراءات للوفاء بالالتزامات القانونية في مواجهة جرائم إســـرائيل البشـــعة وتحديها السافر. ويجب أن يشمل ذلك بذل جهود حقيقية لحماية الشعب الفلسطيني، بسبل منها المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار وضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق، في حين يجدد المجتمع الدولي هذا الأسبوع التزامه بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة أينما وجدوا، بمن فيهم الموجودون في غزة.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 867 رسالة، التي وجَّهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرســـائل، المؤرخة من 29 أيلول/ســـبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 8 أيار/مايو 2025 (A/ES-10/1033-S/2025/297)، تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنســـان المرتكبة في حق شـــعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة. ويجب أن ينتهي الآن هذا الاحتلال الاســـتعماري غير القانوني وهذا النظام القائم على الفصل العنصري.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم